الحوكمة والأمن الهجين في العراق: دراسة في تداخل السلطة الرسمية والفاعلين من غير الدول

د. حسام ظافر رحيم المعموري
جامعة بابل/ كلية الآداب

Governance and Hybrid Security in Iraq: A Study of the Interplay Between State Authority and Non-State Actors

Dr. Hussam Dhafer Rahim Al-Maamouri
University of Babylon/ College of Arts
art.hussam.dhafer@uobabylon.edu.iq

Abstract

This study addresses the issue of governance as one of the central challenges facing the Iraqi state. It is a contemporary issue with intertwined political, security, and regional dimensions, especially in light of the transformations taking place in the Middle East and the rise of new patterns of managing power and security outside the traditional frameworks of the nation-state. The study also seeks to contribute to understanding the nature of the political and security system in Iraq, and to analyze the impact of non-state actors on the governance process, and the extent to which this is reflected in the stability of the state and its political future.

Keywords: Governance, Security, Hybrid, Iraq, Authority

الملخص

تتناول هذه الدراسة إشكالية الحوكمة بوصفها أحد التحديات المركزية التي تواجه الدولة العراقية، وهي قضية معاصرة ذات أبعاد سياسية وأمنية وإقليمية متشابكة، لاسيما في ظل التحولات التي يشهدها الشرق الأوسط وصعود أنماط جديدة من إدارة السلطة والأمن خارج الأطر التقليدية للدولة الوطنية، كما تسعى الدراسة إلى الإسهام في فهم طبيعة النظام السياسي والأمني في العراق، وتحليل تأثير الفاعلين من غير الدول على عملية الحوكمة، ومدى انعكاس ذلك على استقرار الدولة ومستقبلها السياسي.

الكلمات المفتاحية: حوكمة، أمن، هجين، العراق، سلطة.

المقدمة

شهد العراق منذ عام ٢٠٠٣ تحولات سياسية وأمنية عميقة أدت إلى إعادة تشكيل بنية الدولة وطبيعة السلطة داخله، في ظل انهيار جزء كبير من المؤسسات التقليدية وصعود فاعلين جدد من غير الدول أصبحوا يمارسون أدوارًا مؤثرة في المجالين السياسي والأمني، وقد أسهمت الأزمات المتلاحقة، كالصراع الطائفي، وظهور التنظيمات المسلحة، والحرب ضد تنظيم داعش، في إنتاج واقع أمني وسياسي معقد يقوم على تداخل السلطة الرسمية مع قوى شبه رسمية وغير رسمية، الأمر الذي أفرز ما يُعرف بمفهوم "الأمن الهجين"، حيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد المحتكر للقوة وإدارة الأمن.

ISSN: 2304-3717
ISSN online: 2312-8003

وفي هذا السياق، برزت إشكالية الحوكمة بوصفها أحد التحديات المركزية التي تواجه الدولة العراقية، إذ أصبحت عملية صنع القرار وإدارة المؤسسات العامة مرتبطة بشبكات متداخلة من القوى السياسية والعسكرية والاجتماعية، بما انعكس على مفهوم السيادة وفاعلية المؤسسات وقدرتها على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، كما أدى تزايد نفوذ الفاعلين من غير الدول إلى خلق أنماط جديدة من التوازنات الداخلية التي تجمع بين التعاون والتنافس مع مؤسسات الدولة الرسمية، وهو ما جعل العراق نموذجًا مهمًا لدراسة العلاقة بين الحوكمة والأمن الهجين في الدول الخارجة من النزاعات.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من عدة اعتبارات، تتأتى من أهمية موضوع الحوكمة والأمن الهجين باعتباره من الموضوعات الحديثة في الدراسات السياسية والأمنية، وتحليل طبيعة العلاقة بين الدولة العراقية والفاعلين من غير الدول وتأثيرها في السيادة والاستقرار، وتسليط الضوء على التحولات التي طرأت على مفهوم احتكار الدولة للقوة، والإسهام في فهم التحديات التي تواجه بناء الدولة في العراق بعد ٢٠٠٣، وتقديم إطار تحليلي يمكن الاستفادة منه في دراسة حالات مشابهة في الشرق الأوسط.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تكمن في توضيح مفهوم الحوكمة والأمن الهجين في الدراسات السياسية المعاصرة، وتحليل طبيعة تداخل السلطة الرسمية مع الفاعلين من غير الدول في العراق، ودراسة أثر الفاعلين المسلحين وغير الرسميين على بنية الدولة العراقية، والكشف عن تأثير الأمن الهجين على الاستقرار السياسي والسيادة الوطنية، واستشراف مستقبل الحوكمة والأمن في العراق في ظل استمرار تعدد مراكز القوة.

إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى أسهم تداخل السلطة الرسمية مع الفاعلين من غير الدول في تشكيل نموذج الأمن الهجين في العراق، وما انعكاسات ذلك على الحوكمة والسيادة والاستقرار السياسي؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية:

١. ما المقصود بالحوكمة والأمن الهجين في الأدبيات السياسية المعاصرة؟
٢. ما العوامل التي أدت إلى صعود الفاعلين من غير الدول في العراق؟
٤. هل أسهم الأمن الهجين في تحقيق الاستقرار أم في إضعاف الدولة العراقية؟

ISSN: 2304-3717
ISSN online: 2312-8003

فرضيات البحث

ينطلق البحث من الفرضيات الآتية:

١. أدى ضعف مؤسسات الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ إلى صعود الفاعلين من غير الدول وتزايد نفوذهم السياسي والأمني.
٢. أسهم تداخل السلطة الرسمية مع القوى غير الرسمية في إنتاج نموذج أمن هجين داخل العراق.
٣. يؤثر تعدد مراكز القوة سلبًا على فاعلية الحوكمة واحتكار الدولة لاستخدام القوة.
٤. يرتبط استقرار العراق مستقبلًا بقدرة الدولة على إعادة تنظيم العلاقة مع الفاعلين من غير الدول ضمن إطار مؤسساتي وقانوني.

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الرئيس، حيث يهدف إلى وصف واقع الحوكمة والأمن الهجين في العراق بعد عام ٢٠٠٣، ثم تحليل طبيعة التداخل بين السلطة الرسمية والفاعلين من غير الدول وانعكاس ذلك على السيادة والاستقرار السياسي، كما تستند الدراسة إلى المنهج البنيوي–الوظيفي لفهم بنية النظام السياسي والأمني في العراق ووظائف مكوناته، إضافة إلى الاستفادة من المدخل المؤسسي الجديد في تحليل دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صناعة القرار.

وتعتمد الدراسة على تحليل الأدبيات والدراسات السابقة والتقارير الدولية ذات الصلة، ضمن إطار دراسة نظرية تطبيقية تتخذ من العراق حالة دراسية رئيسية، مع التركيز الزمني على مرحلة ما بعد ٢٠٠٣.

تقسيم البحث

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن إشكاليتها، تم تقسيم البحث إلى مبحثين رئيسيين:

تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري والمفاهيمي للحوكمة والأمن الهجين وتطرقنا في المبحث الثاني الى الحوكمة والأمن الهجين في العراق.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للحوكمة والأمن الهجين

يشهد الفكر السياسي المعاصر تحولات متسارعة في مقاربة مفاهيم الدولة والسلطة والأمن، خاصة في ظل تصاعد الأزمات الداخلية والنزاعات المسلحة وتزايد دور الفاعلين من غير الدول في إدارة المجالين السياسي والأمني، وقد أدى ذلك إلى بروز مفاهيم حديثة في الدراسات السياسية والأمنية، من أبرزها مفهوم الحوكمة ومفهوم الأمن الهجين، اللذان أصبحا من الأدوات التحليلية الأساسية لفهم طبيعة الأنظمة السياسية في الدول الهشة والخارجة من النزاعات.

فلم تعد الدولة في العديد من البيئات السياسية، لاسيما في الشرق الأوسط، الفاعل الوحيد القادر على إدارة السلطة واحتكار أدوات القوة، بل أصبحت تشاركها في ذلك قوى سياسية ومسلحة واجتماعية متعددة، الأمر الذي

ISSN: 2304-3717
ISSN online: 2312-8003

أدى إلى ظهور أنماط جديدة من التداخل بين المؤسسات الرسمية والفاعلين غير الرسميين، ومن هنا برزت الحاجة إلى دراسة الحوكمة بوصفها آلية لإدارة الدولة والمجتمع، ودراسة الأمن الهجين بوصفه تعبيرًا عن تعدد الفواعل الأمنية وتشابك أدوارها.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة وتطورها في الدراسات السياسية

شهد مفهوم الحوكمة تطورًا ملحوظًا في العلوم السياسية والإدارية خلال العقود الأخيرة، حيث لم يعد مفهوم إدارة الدولة مقتصرًا على المؤسسات الحكومية التقليدية، بل أصبح يشمل شبكة معقدة من العلاقات بين الدولة والمجتمع والقطاع الخاص والفاعلين غير الرسميين، وقد ارتبط ظهور الحوكمة بالتحولات التي شهدها النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، وتزايد الاهتمام بقضايا الديمقراطية والشفافية والإصلاح المؤسسي والتنمية المستدامة، كما برز مفهوم الحوكمة بقوة في الدراسات المتعلقة بالدول الهشة والخارجة من النزاعات، نظرًا لما تواجهه هذه الدول من تحديات مرتبطة بضعف المؤسسات وتعدد مراكز القوة وتراجع قدرة الدولة على فرض سلطتها، ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المطلب تعريف الحوكمة وخصائصها الأساسية، ثم يناقش طبيعة الحوكمة في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات.[١]

الفرع الأول: تعريف الحوكمة وخصائصها

يعد مفهوم الحوكمة من المفاهيم التي شهدت تطورًا فكريًا ومنهجيًا كبيرًا في الدراسات السياسية الحديثة، إذ لم يعد مجرد مفهوم إداري يتعلق بطريقة إدارة الدولة، بل أصبح إطارًا تحليليًا شاملاً يفسّر طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع وآليات توزيع القوة داخل الدولة، وقد اكتسب هذا المفهوم أهمية متزايدة مع التحولات التي عرفها النظام الدولي، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، حيث برزت الحاجة إلى إعادة التفكير في دور الدولة ووظائفها في ظل تعقد البيئات السياسية والاقتصادية، وتكمن أهمية الحوكمة في كونها تتجاوز المفهوم التقليدي للحكومة، إذ لا تقتصر على المؤسسات الرسمية للدولة، بل تمتد لتشمل مجموعة واسعة من الفاعلين الذين يشاركون بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية صنع القرار وتنفيذ السياسات العامة، وهذا يعني أن الحوكمة تعكس نمطًا من التفاعل بين الدولة والمجتمع، حيث تتداخل الأدوار بين المؤسسات الرسمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأحيانًا الفاعلين غير الرسميين الذين يمتلكون تأثيرًا فعليًا في الواقع السياسي.[٢]

ومن الناحية التحليلية، يمكن النظر إلى الحوكمة بوصفها نظامًا متكاملًا لإدارة الشأن العام يقوم على مجموعة من المبادئ التي تحدد جودة الحكم وفعاليته، وتتمثل هذه المبادئ في المشاركة التي تعني إشراك مختلف

---

١ – شريف سيف الدين خليل، تطور مفهوم الحوكمة وأثره في إعادة تشكيل التوازن الاستراتيجي في النظام الدولي، مجلة البحوث المالية والتجارية، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، المجلد ٢٧، العدد ٢, بورسعيد، ص ٢٠٧–٢٠٨.

٢ – ناهد عز الدين، التحليل السياسي واقترابات دراسة التحول: من الدولة المتدخلة إلى التمكين المتبادل، **مجلة النهضة**، أبريل ٢٠٠٤، ص٩٩–١٠٤.

ISSN: 2304-3717
ISSN online: 2312-8003

الفاعلين في عملية اتخاذ القرار، بما يضمن تمثيلًا أوسع للمصالح الاجتماعية ويعزز شرعية السياسات العامة، كما أن الشفافية تُعد عنصرًا جوهريًا في الحوكمة، إذ ترتبط بمدى وضوح الإجراءات الحكومية وإتاحة المعلومات، وهو ما يسهم في الحد من الفساد وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع، إلى جانب ذلك، تأتي المساءلة باعتبارها عنصرًا أساسيًا في بناء نظام حوكمة فعال، حيث تخضع المؤسسات والأفراد للمحاسبة عن قراراتهم وأفعالهم، سواء عبر آليات قانونية أو سياسية أو مجتمعية، كما تُعد سيادة القانون من الركائز الأساسية التي تقوم عليها الحوكمة، إذ تضمن تطبيق القواعد القانونية على الجميع دون استثناء، بما يعزز مبدأ العدالة ويحد من التمييز أو استغلال السلطة، أما الكفاءة والفاعلية، فتعني قدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها بأقل التكاليف الممكنة وبأعلى مستوى من الأداء، وهو ما يرتبط مباشرة بجودة الإدارة العامة.[١]

وعند الانتقال إلى الحوكمة في الدول الهشة والخارجة من النزاعات، فإن المفهوم يأخذ أبعادًا أكثر تعقيدًا، حيث تواجه هذه الدول تحديات بنيوية عميقة تتعلق بضعف المؤسسات وتآكل السلطة المركزية وتعدد مراكز النفوذ، في مثل هذه البيئات، لا تعمل الدولة بشكل احتكاري في إدارة الشأن العام، بل تشاركها قوى أخرى في عملية صنع القرار، ما يؤدي إلى تشوه في آليات الحكم وتراجع القدرة على تطبيق السياسات العامة بشكل فعال.[٢]

كما أن هذه الدول غالبًا ما تعاني من آثار النزاعات المسلحة التي تؤدي إلى تدمير البنى التحتية للمؤسسات، وتفكك النسيج الاجتماعي، وارتفاع مستويات الفساد، إضافة إلى بروز اقتصاد غير رسمي يضعف قدرة الدولة على التحكم بالموارد، وفي ظل هذه الظروف، تصبح الحوكمة عملية غير مستقرة تتأثر بالتوازنات السياسية والأمنية والاجتماعية، أكثر مما تعتمد على المؤسسات الرسمية وحدها.

الفرع الثاني: الحوكمة في الدول الهشة والخارجة من النزاعات

يكتسب مفهوم الحوكمة في الدول الهشة والخارجة من النزاعات خصوصية كبيرة، لأنه لا يُمارس في بيئة مستقرة يمكن فيها للدولة أن تفرض قواعدها بشكل كامل، بل في سياق تتعدد فيه القوى الفاعلة وتتداخل فيه السلطات الرسمية مع سلطات غير رسمية، ويؤدي هذا الوضع إلى ظهور نماذج حكم غير تقليدية، تتسم بضعف المركزية وتشتت القرار السياسي والأمني.

في هذه الدول، تتراجع قدرة الدولة على أداء وظائفها الأساسية، مثل توفير الأمن والخدمات العامة، وإدارة الاقتصاد، وضمان سيادة القانون، ونتيجة لذلك، تتشكل فراغات سلطوية يتم ملؤها من قبل فاعلين محليين أو مسلحين أو اجتماعيين، مثل الجماعات المسلحة أو العشائر أو القوى السياسية ذات النفوذ الميداني، ويؤدي هذا

---

١ – شريف سيف الدين خليل، تطور مفهوم الحوكمة وأثره في إعادة تشكيل التوازن الاستراتيجي في النظام الدولي، مجلة البحوث المالية والتجارية، ص ص ٢٠٩–٢١٠.

٢ – محمد عبد الهادي، **الحوكمة: مسار صحيح لعلاقة الدولة والمجتمعات المحلية بعد الثورات**، المركز الديمقراطي العربي، https://democraticac.de/?p=٢٦٦٩٩, تاريخ الزيارة ٢٠٢٦\٥\١٤.

ISSN: 2304-3717
ISSN online: 2312-8003

إلى إعادة تشكيل مفهوم السلطة بحيث يصبح موزعًا بين الدولة وهذه الفواعل، بدلًا من أن يكون مركّزًا في يد مؤسسات الدولة وحدها، كما أن طبيعة النزاعات الداخلية تلعب دورًا مهمًا في تعميق أزمة الحوكمة، إذ تؤدي إلى تعزيز الانقسامات المجتمعية على أسس طائفية أو إثنية أو مناطقية، ما ينعكس على بنية الدولة ويضعف من قدرتها على تحقيق الوحدة السياسية، وفي الوقت نفسه، تتأثر شرعية الدولة بشكل مباشر نتيجة ضعف الأداء المؤسسي وعدم قدرتها على تلبية احتياجات المواطنين، الأمر الذي يدفع بعض الفئات الاجتماعية إلى الاعتماد على قوى بديلة لتأمين احتياجاتها الأمنية والخدمية.

ومن السمات البارزة في هذه البيئات أيضًا انتشار اقتصاد غير رسمي يعتمد على شبكات محلية وغير قانونية، ما يؤدي إلى تقويض قدرة الدولة على التحكم بالموارد المالية، كما أن عسكرة الحياة السياسية تصبح ظاهرة واضحة، حيث تتحول بعض الفواعل المسلحة إلى أطراف سياسية فاعلة، تشارك في الحكم أو تؤثر فيه بشكل مباشر أو غير مباشر[١]، وبالتالي، فإن الحوكمة في الدول الهشة لا يمكن فهمها من خلال النموذج التقليدي للدولة الحديثة، بل يجب النظر إليها كعملية ديناميكية تتأثر بتوازنات القوى داخل المجتمع، وبقدرة الدولة على إعادة بناء مؤسساتها واحتواء الفاعلين غير الرسميين ضمن إطار قانوني ومؤسساتي متماسك.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الهجين والفاعلين من غير الدول

أدت التحولات الأمنية التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة، وتصاعد النزاعات الداخلية والإرهاب العابر للحدود، إلى تغير طبيعة التهديدات الأمنية التقليدية وظهور أنماط جديدة من الصراعات، وفي هذا السياق، برز مفهوم الأمن الهجين باعتباره أحد المفاهيم الحديثة التي تعبر عن تشابك الأبعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في إدارة الأمن، وتعدد الفاعلين المشاركين فيه.

كما ارتبط مفهوم الأمن الهجين بتزايد دور الفاعلين من غير الدول، الذين أصبحوا يمتلكون قدرات عسكرية وسياسية تؤثر بصورة مباشرة في استقرار الدول وطبيعة أنظمتها الأمنية، ولذلك يتناول هذا المطلب مفهوم الأمن الهجين وأبعاده المختلفة، ثم يناقش دور الفاعلين من غير الدول في البيئة الأمنية المعاصرة.

الفرع الأول: ماهية الأمن الهجين وأبعاده

يُعد مفهوم الأمن الهجين (Hybrid Security) من المفاهيم الحديثة التي نشأت في سياق التحولات البنيوية العميقة التي شهدتها البيئة الأمنية الدولية خلال العقود الأخيرة، وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وتزايد النزاعات الداخلية، وظهور أنماط جديدة من التهديدات غير التقليدية، فقد لم تعد البيئة الأمنية العالمية محكومة بمنطق الحرب التقليدية بين الدول، بل أصبحت تتسم بتعدد مصادر التهديد وتداخل مستوياتها، بحيث تشمل فاعلين دوليين، وفاعلين من غير الدول، إضافة إلى أدوات وأساليب عسكرية وغير عسكرية في آن واحد.

---

١ – الامم المتحدة، **تقرير الحوكمة في البلدان العربية**، الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/arab-governance-report-arabic.pdf, تاريخ الزيارة ١٦\٥\٢٠٢٦.

ISSN: 2304-3717
ISSN online: 2312-8003

وينطلق هذا المفهوم من فرضية أساسية مفادها أن الأمن لم يعد وظيفة حصرية للدولة الحديثة كما كان في النموذج الوستفالي التقليدي، بل أصبح مجالًا تشترك فيه مجموعة من الفواعل الرسمية وغير الرسمية، تتداخل أدوارها بشكل يجعل من الصعب الفصل بين الأمن "الدولي" و"الداخلي"، أو بين "الشرعي" و"غير الشرعي"، وبذلك، فإن الأمن الهجين يعكس حالة من التشابك البنيوي بين مستويات متعددة من القوة والسلطة والفاعلين داخل الدولة وخارجها، ويترتب على هذا التحول ظهور بيئة أمنية مركبة تتسم بعدم وضوح الحدود بين الدولة وغير الدولة، وبين الاحتكار الرسمي للعنف وممارسات القوة غير الرسمية، ففي هذه البيئة، قد نجد أن الدولة لا تمارس احتكارًا كاملًا لاستخدام القوة، بل تشاركها أو تتقاسمها مع فواعل أخرى تمتلك قدرات عسكرية أو سياسية أو اجتماعية، ما يؤدي إلى إعادة تشكيل مفهوم السيادة الأمنية ذاته.[١]

ومن الناحية التحليلية، يمكن تفكيك الأمن الهجين إلى مجموعة من الأبعاد المتداخلة التي تعكس طبيعة هذا التعقيد[٢]، ففي البعد العسكري، يظهر الأمن الهجين من خلال تعدد الجهات التي تمتلك القدرة على استخدام القوة المسلحة داخل الإقليم الواحد، سواء كانت قوات نظامية تابعة للدولة، أو تشكيلات شبه عسكرية، أو جماعات مسلحة غير نظامية، ويؤدي هذا التعدد إلى خلق حالة من "تعدد مراكز القوة"، حيث لا تنفرد مؤسسة واحدة بالسيطرة على المجال الأمني، بل تصبح هناك شبكات قوة متوازية أو متنافسة، قد تعمل أحيانًا بالتنسيق مع الدولة وأحيانًا خارجها أو ضدها.

أما البعد السياسي، فيعكس مستوى تأثير الفاعلين المسلحين أو غير الرسميين في عملية صنع القرار السياسي، فهذه الفواعل قد لا تقتصر أدوارها على المجال الأمني فقط، بل تمتد إلى التأثير في تشكيل الحكومات، وصياغة السياسات العامة، وتوجيه مسارات الدولة، سواء من خلال المشاركة المباشرة في السلطة أو عبر الضغط السياسي غير المباشر، وهذا يؤدي إلى إعادة توزيع فعلية للسلطة داخل النظام السياسي.

وفي البعد الاجتماعي، يتجسد الأمن الهجين من خلال قدرة هذه الفواعل على بناء شبكات دعم اجتماعي داخل المجتمع، تعتمد غالبًا على الهويات الفرعية مثل الطائفة أو العشيرة أو المنطقة أو الانتماء الأيديولوجي، هذا الارتباط الاجتماعي يمنح هذه الفواعل نوعًا من الشرعية غير الرسمية، ويعزز قدرتها على الاستمرار والتأثير حتى في ظل غياب الشرعية القانونية.

أما البعد الاقتصادي، فيشير إلى امتلاك بعض الفواعل غير الرسمية لموارد مالية مستقلة، سواء من خلال أنشطة اقتصادية غير رسمية، أو شبكات تمويل محلية، أو دعم خارجي، وهذا الاستقلال المالي يعزز قدرتها على الاستمرار دون الاعتماد الكامل على الدولة، ويجعلها أكثر قدرة على التأثير في البيئة الأمنية والسياسية.

---

١ – عبد القادر الفرساوي، الحروب الهجينة والرمادية وعلاقتها بالمجموعات الارهابية، **مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة**، المركز الديمقراطي العربي، المجلد ٧، العدد ٢٠، المانيا، ص ص١٢١-١٢٢.

٢ – سراء جواد حاتم، الحرب الهجينة من منظور الاستراتيجية (دراسة تحليلية)، **مجلة سياسية**، العدد ٧٧، العراق، ص ٢٥٨.

ISSN: 2304-3717
ISSN online: 2312-8003

وبناءً على ذلك، فإن الأمن الهجين لا يمكن اعتباره حالة مؤقتة أو استثنائية، بل قد يتحول في بعض السياقات، خاصة في الدول الهشة، إلى نمط بنيوي مستقر لإدارة الأمن، حيث تصبح السلطة الأمنية موزعة بين الدولة وفاعلين آخرين، في إطار علاقة معقدة من التعاون والتنافس والتداخل المستمر.

الفرع الثاني: الفاعلون من غير الدول ودورهم في البيئة الأمنية المعاصرة

يشكل الفاعلون من غير الدول أحد أهم التحولات في بنية النظام الدولي المعاصر، إذ لم تعد الدولة وحدها هي الفاعل المركزي في العلاقات الدولية أو في إدارة الأمن، بل برزت إلى جانبها مجموعة واسعة من الفواعل التي تمتلك قدرات تأثير حقيقية في المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

ويُقصد بالفاعلين من غير الدول كل الكيانات التي تمارس تأثيرًا ملموسًا في الشأن العام دون أن تكون جزءًا من البنية الرسمية للدولة أو خاضعة بشكل كامل لسلطتها القانونية، وتشمل هذه الفواعل الجماعات المسلحة، والتنظيمات غير الحكومية، والميليشيات، والحركات السياسية ذات الأجنحة العسكرية، إضافة إلى العشائر في بعض السياقات، والشركات الأمنية الخاصة، وكذلك المنظمات الدولية وغير الحكومية التي تؤثر في السياسات العامة عبر أدوات متعددة مثل التمويل، والإغاثة، وبناء القدرات، وقد أصبح دور هذه الفواعل أكثر بروزًا نتيجة مجموعة من التحولات البنيوية، من أهمها تراجع قدرة الدولة الوطنية في بعض المناطق على احتكار القوة وتوفير الأمن والخدمات، وتفكك المؤسسات نتيجة النزاعات الداخلية، إضافة إلى التدخلات الخارجية التي تعيد تشكيل موازين القوى داخل الدول، كما أن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية تسهم في خلق بيئات حاضنة لهذه الفواعل، حيث تجد فيها شرائح اجتماعية معينة بدائل عن الدولة في توفير الأمن أو الخدمات أو الحماية. [١]

ومن العوامل المهمة أيضًا التطور التكنولوجي ووسائل الاتصال الحديثة، التي مكنت هذه الفواعل من توسيع نطاق تأثيرها، سواء في عمليات التعبئة والتجنيد، أو في التأثير على الرأي العام، أو في إدارة شبكات التمويل والتواصل عبر الحدود، ما جعلها أكثر قدرة على الاستمرار والتكيف مع البيئات المعقدة، وفي السياق الأمني المعاصر، لم يعد دور الفاعلين من غير الدول مقتصرًا على ممارسة العنف أو النشاط العسكري، بل أصبح يمتد إلى التأثير في العملية السياسية ذاتها، من خلال المشاركة في الحكم، أو التأثير في تشكيل الحكومات، أو فرض شروط سياسية معينة، أو حتى إعادة تعريف مفهوم الشرعية داخل الدولة، كما باتت بعض هذه الفواعل تمتلك أدوات إعلامية وإعلام رقمي مؤثر، يسمح لها بالمشاركة في تشكيل الوعي العام والتأثير في الرأي السياسي والاجتماعي. [٢]

---

١ – مها محمود الصمد، الفواعل العنيفة من غير الدول في النظام الدولي، **المجلة العربية للنشر العلمي**، العدد ٨٧، الدوحة، ٢٠٢٦، ص ٢٣٢.

٢ – عزت السيد احمد، **آفاق التغير الاجتماعي والقيمي، الثورة العلمية والمعلوماتية والتغير الرقمي**، دار الفكر الفلسفي، دمشق، ٢٠٠٥، ص٨٤.

ISSN: 2304-3717
ISSN online: 2312-8003

وفي بعض الحالات، تنجح هذه الفواعل في بناء شرعية اجتماعية موازية لشرعية الدولة، خاصة عندما تعجز الأخيرة عن تقديم الخدمات أو ضمان الأمن أو تحقيق العدالة، وهذا يؤدي إلى نشوء علاقة معقدة بين الدولة وهذه الفواعل، تتراوح بين الصراع المباشر، والتعاون الجزئي، والتعايش غير المستقر، أو ما يمكن وصفه بحالة "التوازن الهش"، وبالتالي، فإن تحليل البيئة الأمنية المعاصرة، وخاصة في الدول الهشة مثل العراق، لا يمكن أن يتم دون فهم الدور المتنامي للفاعلين من غير الدول، باعتبارهم جزءًا بنيويًا من النظام الأمني والسياسي، وليس مجرد عناصر هامشية خارجة عن الدولة.

المبحث الثاني: الحوكمة والأمن الهجين في العراق

يشكل العراق نموذجًا مركزيًا في دراسة التحولات المعاصرة للدولة في البيئات ما بعد النزاع، حيث شهد منذ عام ٢٠٠٣ إعادة تشكيل عميقة لبنيته السياسية والأمنية، نتيجة تفكك جزء كبير من مؤسسات الدولة التقليدية، وصعود فاعلين جدد من غير الدول أصبحوا يمتلكون أدوارًا مؤثرة في المجالين السياسي والأمني[١]، وقد أدى هذا التحول إلى بروز نمط مركب من إدارة السلطة والأمن يمكن وصفه بـ"الأمن الهجين"، حيث لم تعد الدولة العراقية الفاعل الوحيد في إنتاج الأمن أو صياغة القرار السياسي، بل أصبحت تشاركها قوى مسلحة وسياسية واجتماعية متعددة تمتلك نفوذًا فعليًا على الأرض.

وفي هذا السياق، تتجسد إشكالية الحوكمة في العراق في طبيعة العلاقة المعقدة بين المؤسسات الرسمية للدولة وبين الفاعلين من غير الدول، الذين أصبحوا جزءًا من بنية النظام السياسي والأمني وليسوا مجرد عناصر خارجية عنه، وقد أدى هذا التداخل إلى إعادة تعريف مفاهيم السيادة والسلطة والاحتكار المشروع للعنف، بحيث باتت الدولة تعمل ضمن بيئة تتسم بتعدد مراكز القوة وتداخل السلطات الرسمية وغير الرسمية.

المطلب الأول: تداخل السلطة الرسمية والفاعلين من غير الدول في العراق

يعد تداخل السلطة الرسمية مع الفاعلين من غير الدول من أبرز السمات التي ميزت النظام السياسي والأمني في العراق بعد عام ٢٠٠٣، حيث لم تعد الدولة تمتلك احتكارًا كاملًا لأدوات القوة أو القدرة على إدارة المجال العام بشكل منفرد، وقد نشأ هذا التداخل نتيجة تراكم مجموعة من العوامل، أبرزها انهيار مؤسسات الدولة بعد الغزو، وصعود التهديدات الأمنية، وتوسع نشاط الجماعات المسلحة، إضافة إلى التدخلات الإقليمية والدولية التي ساهمت في إعادة تشكيل موازين القوى الداخلية.[٢]

وفي هذا الإطار، أصبح الفاعلون من غير الدول جزءًا من معادلة الحكم والأمن، سواء من خلال مشاركتهم المباشرة في العملية السياسية أو من خلال نفوذهم العسكري والاجتماعي والاقتصادي، وعليه، يهدف هذا المطلب

---

١ – فراس البياتي، **التحول الديمقراطي في العراق بعد ٣ نيسان ٢٠٠٣**، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٢٢.

٢ – سهى منعم جيجان, **تأثير الفواعل غير الرسمية في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، المرجعية الدينية العليا دراسة حالة**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، ٢٠٢١، ص ٤١.

ISSN: 2304-3717
ISSN online: 2312-8003

إلى تحليل تطور نفوذ هذه الفواعل بعد عام ٢٠٠٣، ثم دراسة طبيعة العلاقة المركبة بينها وبين الدولة العراقية، التي تتراوح بين التعاون والتكامل من جهة، والتنافس والصراع من جهة أخرى.

الفرع الأول: تطور نفوذ الفاعلين من غير الدول بعد ٢٠٠٣

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحولًا بنيويًا جذريًا في طبيعة الدولة والنظام السياسي، إذ أدى انهيار مؤسسات الدولة المركزية عقب الغزو إلى خلق فراغ سلطوي واسع لم تستطع الدولة ملأه بشكل فوري أو كامل، هذا الفراغ لم يكن مجرد فراغ إداري أو أمني، بل كان فراغًا في احتكار الشرعية واستخدام القوة، وهو ما سمح بظهور فاعلين من غير الدول كقوة بديلة ونافذة داخل المشهد العراقي.

في المرحلة الأولى بعد ٢٠٠٣، برزت الجماعات المسلحة كفاعل أساسي في ظل تفكك الجيش العراقي السابق وحل الأجهزة الأمنية، ما أدى إلى انتشار واسع للتشكيلات المسلحة ذات الطابع الطائفي أو السياسي أو المقاوم للاحتلال، ومع تصاعد العنف الطائفي بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٨، تعزز دور هذه الفواعل بشكل أكبر، حيث لم تعد مجرد رد فعل أمني، بل تحولت إلى قوى منظمة تمتلك تمويلًا وهيكلًا قياديًا ونفوذًا ميدانيًا، ومع مرور الوقت، لم يقتصر دور هذه الفواعل على المجال الأمني فقط، بل بدأ يتوسع ليشمل المجال السياسي من خلال المشاركة في الانتخابات وتشكيل تحالفات داخل مؤسسات الدولة، ما أدى إلى اندماج جزئي لها في النظام السياسي بدلًا من بقائها خارجه، هذا الاندماج لم يلغِ طبيعتها غير الرسمية، بل خلق حالة مزدوجة تجمع بين العمل داخل الدولة والتأثير خارج إطارها.[١]

كما لعبت مرحلة الحرب ضد تنظيم داعش الارهابي (٢٠١٤–٢٠١٧م) دورًا حاسمًا في إعادة تشكيل موقع هذه الفواعل، حيث اكتسبت بعض التشكيلات المسلحة شرعية إضافية نتيجة مشاركتها في العمليات العسكرية ضد التنظيم، وهو ما عزز مكانتها داخل المنظومة الأمنية الرسمية أو شبه الرسمية، هذا التحول أدى إلى ترسيخ نموذج جديد يقوم على تعدد القوى المسلحة داخل الدولة الواحدة بدلًا من احتكار الدولة للسلاح.[٢]

وبذلك، يمكن القول إن تطور نفوذ الفاعلين من غير الدول في العراق لم يكن طارئًا أو مؤقتًا، بل أصبح جزءًا من البنية السياسية والأمنية للدولة، حيث تشكلت شبكة معقدة من العلاقات بين الدولة وهذه الفواعل، تقوم على التداخل أكثر مما تقوم على الفصل.

---

١ – منظمة هيومن رايس وتش, **أحداث العراق ٢٠٠٦**, https://www.hrw.org/legacy/arabic/docs/iraq٣١/١٢/٢٠٠٦١٥١١٣.htm, تاريخ الزيارة ٢٠٢٦\٥\١٧.

٢ – سالم مشكور، **الحشد الشعبي والمشروع الوطني، الحشد الشعبي والرهان الأخير**، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية،٢٠١٥، ص ص١٩٢ –١٩٧.

ISSN: 2304-3717
ISSN online: 2312-8003

الفرع الثاني: العلاقة بين الدولة العراقية والقوى المسلحة غير الرسمية

تتسم العلاقة بين الدولة العراقية والقوى المسلحة غير الرسمية بطابع شديد التعقيد، إذ لا يمكن توصيفها بأنها علاقة صراع كامل أو تعاون كامل، بل هي علاقة هجينة تجمع بين النقيضين في آن واحد، هذا التعقيد ناتج عن طبيعة النظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣، الذي تأسس على مبدأ التعددية السياسية في بيئة أمنية غير مستقرة، ما سمح بتداخل الفواعل الرسمية وغير الرسمية داخل المجالين السياسي والأمني.

في بعض السياقات، تتعامل الدولة مع هذه الفواعل باعتبارها جزءًا من المنظومة الأمنية، خاصة في حالات مواجهة التهديدات الكبرى مثل الإرهاب، حيث يتم التنسيق أو التعاون الميداني بين القوات الرسمية وبعض التشكيلات المسلحة غير النظامية، هذا التعاون يعكس حالة "الضرورة الأمنية" التي تفرضها طبيعة التهديدات، والتي تجعل الدولة غير قادرة وحدها على احتكار إدارة الأمن بشكل كامل، في المقابل، تظهر حالات أخرى من التوتر بين الدولة وهذه الفواعل، خاصة عندما تتعارض مصالحها أو تتوسع هذه القوى خارج الإطار الذي تريده الدولة، في هذه الحالة، يصبح وجود هذه الفواعل تحديًا مباشرًا لسيادة الدولة، لأنها تمتلك قدرة على التأثير في القرار السياسي والأمني، وأحيانًا على فرض وقائع ميدانية على الأرض [١].

ويعكس هذا الوضع ما يمكن تسميته بـ"ازدواجية السلطة الأمنية"، حيث لا توجد سلطة أمنية واحدة تحتكر القرار، بل تتوزع القوة بين الدولة وفاعلين آخرين يمتلكون شرعية سياسية أو اجتماعية أو عسكرية، هذه الازدواجية تؤدي إلى إضعاف مبدأ احتكار الدولة للعنف المشروع كما نظّر له ماكس فيبر، وتخلق حالة من التداخل المؤسسي بين الرسمي وغير الرسمي، كما أن دخول بعض هذه الفواعل إلى العملية السياسية عبر الانتخابات أو عبر تحالفات حزبية داخل الدولة، أدى إلى تعميق هذا التداخل، حيث أصبح الفاعل المسلح أحيانًا جزءًا من الفاعل السياسي، والعكس صحيح، هذا الدمج الجزئي بين السياسي والعسكري جعل من الصعب الفصل بين الدولة وهذه القوى بشكل واضح.[٢]

وبالتالي، فإن العلاقة بين الدولة العراقية وهذه الفواعل ليست علاقة ثابتة، بل هي علاقة ديناميكية تتغير حسب الظروف السياسية والأمنية، وتقوم على مزيج من الاحتواء، والتفاوض، والتنافس، وأحيانًا الصراع غير المباشر.

---

١ – محمد هاشم البطاط، **السيستاني اشكالية الفتوى وميكانزم الحشد، الحشد الشعبي ودور فتوى الأمام السيستاني، في مواجهة المد التفكيري السلفي في العراق**، مركز الهدى للدراسات الحوزوية، العراق، د ت، ص ٢١ وما بعدها.

٢ – ياسر حسن حسين، الإشكالية الدستورية في تنظيم القوات المسلحة في العراق، **الحوار المتمدن**، العدد ٨٤١٩, https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٨٧٨٨٣٥, تاريخ الزيارة ٢٠٢٦\٥\١٨.

ISSN: 2304-3717
ISSN online: 2312-8003

المطلب الثاني: انعكاسات الأمن الهجين على الدولة العراقية

أدى تشكل نمط الأمن الهجين في العراق إلى انعكاسات عميقة على بنية الدولة ووظائفها، حيث لم يعد بالإمكان فهم الدولة العراقية باعتبارها كيانًا يحتكر السلطة والأمن بشكل كامل، بل أصبحت تعمل ضمن بيئة تتسم بتعدد الفاعلين وتداخل السلطات، وقد أثّر هذا الواقع بشكل مباشر على مفهومي السيادة والاستقرار السياسي، كما طرح تحديات جوهرية أمام عملية إعادة بناء الدولة وتعزيز الحوكمة الرشيدة.[١]

ويهدف هذا المطلب إلى تحليل هذه الانعكاسات من خلال دراسة تأثير الأمن الهجين على سيادة الدولة واستقرارها السياسي، ثم مناقشة مستقبل الحوكمة في العراق وإمكانات إعادة بناء الدولة في ظل استمرار تعدد مراكز القوة.

الفرع الأول: تأثير الأمن الهجين على السيادة والاستقرار السياسي

أدى تشكل نمط الأمن الهجين في العراق إلى إعادة تعريف مفهوم السيادة بشكل جذري، إذ لم تعد السيادة تعني احتكار الدولة الكامل للقوة واتخاذ القرار، بل أصبحت سيادة موزعة بين الدولة وعدد من الفواعل الأخرى التي تمتلك نفوذًا فعليًا على الأرض، هذا التحول أضعف النموذج التقليدي للدولة الحديثة، الذي يقوم على وحدة السلطة واحتكار العنف المشروع، فعليًا، أدى تعدد مراكز القوة داخل العراق إلى تراجع قدرة الدولة على فرض سيطرة موحدة على كامل الإقليم، سواء من الناحية الأمنية أو الإدارية، ففي بعض المناطق، تتواجد قوات رسمية إلى جانب تشكيلات غير رسمية، ما يخلق حالة من التداخل في الصلاحيات والوظائف الأمنية، هذا الوضع يؤدي إلى تجزئة فعلية للسلطة داخل الدولة الواحدة.[٢]

أما على مستوى الاستقرار السياسي، فإن الأمن الهجين ساهم في خلق حالة من عدم الاستقرار النسبي، حيث تصبح التوازنات السياسية والأمنية قائمة على تفاهمات غير مستقرة بين قوى متعددة، بدلًا من أن تكون مبنية على مؤسسات دولة قوية ومستقرة، وهذا ما يؤدي إلى تكرار الأزمات السياسية، وتعثر تشكيل الحكومات، وظهور صراعات داخل النظام السياسي نفسه، كما أن وجود فاعلين مسلحين داخل البيئة السياسية يجعل عملية اتخاذ القرار السياسي أكثر تعقيدًا، إذ لا يعتمد القرار على المؤسسات الرسمية وحدها، بل على توازنات بين قوى متعددة تمتلك قدرة على التأثير أو الضغط، هذا الوضع يؤدي إلى إضعاف مركزية القرار السياسي، ويجعل الدولة في حالة تفاوض دائم مع قوى داخلية متعددة.[٣]

---

١ – شريف سيف الدين خليل، تطور مفهوم الحوكمة وأثره في إعادة تشكيل التوازن الاستراتيجي في النظام الدولي، مجلة البحوث المالية والتجارية، ص ٢٠٧.

٢ – سيف سعد جاسم، **السياسات الأمنية في العراق بعد عام ٢٠١٤**, رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق ٢٠٢٢، ص ١٢٣ وما بعدها.

٣ – ياسر حسن حسين، الإشكالية الدستورية في تنظيم القوات المسلحة في العراق، **الحوار المتمدن**، العدد ٨٤١٩، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٨٧٨٨٣٥, تاريخ الزيارة ٢٠٢٦\٥\١٨.

ISSN: 2304-3717
ISSN online: 2312-8003

وبذلك، فإن الأمن الهجين لا يؤثر فقط على الجانب الأمني، بل يمتد تأثيره إلى جوهر النظام السياسي نفسه، حيث يعيد تشكيل مفهوم السيادة والاستقرار بطريقة تجعل الدولة أقل قدرة على التحكم الكامل بمخرجاتها السياسية والأمنية.

الفرع الثاني: مستقبل الحوكمة وإعادة بناء الدولة في العراق

يمثل مستقبل الحوكمة في العراق تحديًا مركبًا يرتبط بمدى قدرة الدولة على التعامل مع واقع الأمن الهجين والفاعلين من غير الدول، فإعادة بناء الدولة لا تعني فقط إعادة بناء المؤسسات، بل تعني أيضًا إعادة تعريف العلاقة بين الدولة وهذه الفواعل ضمن إطار قانوني ومؤسسي واضح يضمن استعادة الدولة لدورها المركزي في إدارة الأمن والسياسة، كما إن أي مشروع لإعادة بناء الدولة في العراق يتطلب أولًا تعزيز مؤسسات الدولة الأمنية والإدارية، بما يسمح لها باستعادة جزء من قدرتها على احتكار القرار وتنفيذ القانون، كما يتطلب الأمر إصلاحًا سياسيًا عميقًا يهدف إلى تقليل الانقسامات الداخلية التي تغذي استمرار نفوذ الفاعلين من غير الدول، إضافة إلى ذلك، فإن مكافحة الفساد وتعزيز سيادة القانون يشكلان عنصرين أساسيين في أي عملية إصلاح، لأن ضعف المؤسسات وغياب العدالة يساهمان بشكل مباشر في تعزيز دور الفواعل غير الرسمية باعتبارها بدائل وظيفية للدولة.[١]

وفي حال نجاح هذه الإصلاحات، يمكن للعراق أن ينتقل تدريجيًا نحو نموذج حوكمة أكثر توازنًا، يعيد للدولة مركزيتها في إدارة الأمن والسياسة، ويقلل من تأثير الفواعل غير الرسمية، أما في حال استمرار الوضع القائم دون إصلاحات جوهرية، فإن نموذج الأمن الهجين سيبقى سمة بنيوية دائمة للنظام السياسي العراقي، وليس مجرد مرحلة انتقالية.

الخاتمة

يتضح من خلال تحليل إشكالية الحوكمة والأمن الهجين في العراق أن الدولة العراقية ما بعد عام ٢٠٠٣ لم تعد تعمل ضمن النموذج التقليدي للدولة الحديثة التي تحتكر السلطة واستخدام القوة، بل أصبحت جزءًا من منظومة معقدة تتداخل فيها المؤسسات الرسمية مع فاعلين من غير الدول، ما أنتج نمطًا هجينًا في إدارة الأمن وصناعة القرار السياسي، وقد أظهر البحث أن هذا النمط لم يكن حالة عابرة أو ظرفية، بل تحول إلى بنية شبه مستقرة فرضتها التحولات العميقة التي شهدتها الدولة العراقية، سواء على مستوى انهيار المؤسسات أو صعود القوى المسلحة أو تعدد مراكز النفوذ السياسي والاجتماعي.

كما بيّن التحليل أن تطور الفاعلين من غير الدول بعد عام ٢٠٠٣ لم يكن مجرد نتيجة للفراغ الأمني، بل أصبح جزءًا من إعادة تشكيل بنية السلطة نفسها، حيث تحولت هذه الفواعل من أطراف خارج النظام إلى عناصر

١ – سداد مولود سبع، مشكلة الأمن والاستقرار السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٢، **مجلة دراسات دولية**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٦٢، ص ص٧٠–٧٢.

ISSN: 2304-3717
ISSN online: 2312-8003

فاعلة داخله، تمتلك تأثيرًا مباشرًا على القرارين السياسي والأمني، وقد أدى ذلك إلى نشوء علاقة مركبة بين الدولة وهذه القوى تقوم على التداخل أكثر من الفصل، وعلى التفاوض أكثر من الاحتكار، وعلى التوازنات غير المستقرة أكثر من السيادة الموحدة.

وفي ضوء ذلك، خلص البحث إلى أن الأمن الهجين في العراق قد انعكس بشكل مباشر على مفهوم السيادة والاستقرار السياسي، إذ أسهم في إعادة توزيع السلطة داخل الدولة، وأضعف من قدرتها على الاحتكار الكامل للعنف المشروع، ما جعل الاستقرار السياسي رهينًا لتوازنات متعددة ومعقدة بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، كما أظهر أن الحوكمة في هذا السياق تواجه تحديات بنيوية عميقة تتعلق بضعف المؤسسات، وتعدد مراكز القوة، وتداخل الأدوار بين الدولة ومنافسيها أو شركائها من الفاعلين غير الدوليين.

ومع ذلك، فإن مستقبل الدولة العراقية لا يزال مفتوحًا على عدة احتمالات، إذ يرتبط نجاح عملية إعادة بناء الدولة بقدرتها على إعادة ضبط العلاقة مع الفاعلين من غير الدول ضمن إطار قانوني ومؤسساتي واضح، وتعزيز سيادة القانون، وتقوية مؤسساتها السياسية والأمنية، فبدون هذه التحولات، يبقى نموذج الأمن الهجين قائمًا بوصفه سمة بنيوية للنظام السياسي العراقي، بما يحمله من فرص للاستقرار المؤقت، وفي الوقت نفسه من مخاطر دائمة على وحدة الدولة وفاعليتها.

وبناءً عليه، يمكن القول إن دراسة الحوكمة والأمن الهجين في العراق لا تقدم فقط تفسيرًا لحالة وطنية محددة، بل تسهم أيضًا في فهم أوسع لتحولات الدولة في البيئات ما بعد النزاع، حيث تتداخل مفاهيم السيادة والسلطة والأمن في أنماط جديدة تتجاوز الأطر الكلاسيكية للدولة الحديثة.

النتائج

١. أظهر البحث أن الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣ لم تعد تحتكر السلطة والأمن بشكل كامل، بل أصبحت ضمن نموذج "الدولة المتداخلة" مع فاعلين من غير الدول، كما أن صعود الفاعلين من غير الدول في العراق لم يكن ظرفيًا، بل تحول إلى عنصر بنيوي في النظام السياسي والأمني.
٢. أدى الأمن الهجين إلى إعادة تشكيل مفهوم السيادة من سيادة مركزية إلى سيادة موزعة بين الدولة وقوى متعددة، كما ساهم هذا النمط في إضعاف الاستقرار السياسي نتيجة تعدد مراكز القرار وتداخل المصالح.
٣. تعاني الحوكمة في العراق من تحديات بنيوية مرتبطة بضعف المؤسسات وتعدد مراكز النفوذ.

ISSN: 2304-3717
ISSN online: 2312-8003

التوصيات

١. ضرورة تعزيز مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية لضمان استعادة الاحتكار التدريجي لاستخدام القوة وفق القانون، والعمل على دمج الفاعلين المسلحين ضمن إطار مؤسساتي رسمي يخضع للسلطة الدستورية للدولة.
٢. تعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد باعتبارهما شرطين أساسيين لاستعادة فاعلية الحوكمة، وإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع عبر تحسين الأداء الخدمي والمؤسساتي للدولة.
٣. تقليل التدخلات الخارجية في الشأن العراقي بما يسهم في تقوية القرار الوطني المستقل، وتطوير نموذج حوكمة تشاركية منضبطة تقلل من الفوضى المؤسسية وتعيد تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع.

المراجع والمصادر

الكتب

١. فراس البياتي، **التحول الديمقراطي في العراق بعد ٣ نيسان ٢٠٠٢**، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٣.
٢. عزت السيد احمد، **آفاق التغير الاجتماعي والقيمي، الثورة العلمية والمعلوماتية والتغير الرقمي**، دار الفكر الفلسفي، دمشق، ٢٠٠٥.
٣. سالم مشكور، **الحشد الشعبي والمشروع الوطني، الحشد الشعبي والرهان الأخير**، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، ٢٠١٥.
٤. محمد هاشم البطاط، **السيستاني اشكالية الفتوى وميكانزم الحشد، الحشد الشعبي ودور فتوى الأمام السيستاني، في مواجهة المد التفكيري السلفي في العراق**، مركز الهدى للدراسات الحوزوية، العراق، د.ت.

الرسائل والاطاريح

١. سهى منعم جيجان، **تأثير الفواعل غير الرسمية في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، المرجعية الدينية العليا دراسة حالة**، اطروحة دكتوراه في جامعة بغداد، العراق ٢٠٢١.
٢. سيف سعد جاسم، **السياسات الأمنية في العراق بعد عام ٢٠١٤**، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العراق ٢٠٢٢.

المجلات

١. شريف سيف الدين خليل، تطور مفهوم الحوكمة وأثره في إعادة تشكيل التوازن الاستراتيجي في النظام الدولي، مجلة البحوث المالية والتجارية، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، المجلد ٢٧، العدد ٢, بورسعيد.
٢. ناهد عز الدين، التحليل السياسي واقترابات دراسة التحول: من الدولة المتدخلة إلى التمكين المتبادل، **مجلة النهضة**، أبريل ٢٠٠٤.

ISSN: 2304-3717
ISSN online: 2312-8003

٣. عبد القادر الفرساوي، الحروب الهجينة والرمادية وعلاقتها بالمجموعات الارهابية، **مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة**، المركز الديمقراطي العربي، المجلد ٧، العدد ٢٠, المانيا.
٤. سراء جواد حاتم، الحرب الهجينة من منظور الاستراتيجية (دراسة تحليلية)، **مجلة سياسية**، العدد ٧٧, العراق.
٥. مها محمود الصمد، الفواعل العنيفة من غير الدول في النظام الدولي، **المجلة العربية للنشر العلمي**، العدد ٨٧, الدوحة, ٢٠٢٦.
٦. سداد مولود سبع، مشكلة الأمن والاستقرار السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٢، **مجلة دراسات دولية**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٦٢.

المواقع الالكترونية

١. منظمة هيومن رايس وتش, **أحداث العراق ٢٠٠٦**, https://www.hrw.org/legacy/arabic/docs/iraq٣١/١٢/٢٠٠٦htm١٥١١٣., تاريخ الزيارة ٢٠٢٦\٥\١٧.
٢. ياسر حسن حسين, الإشكالية الدستورية في تنظيم القوات المسلحة في العراق, **الحوار المتمدن**, العدد ٨٤١٩, https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٨٧٨٨٣٥, تاريخ الزيارة ٢٠٢٦\٥\١٨.
٣. محمد عبد الهادي، **الحوكمة: مسار صحيح لعلاقة الدولة والمجتمعات المحلية بعد الثورات**، المركز الديمقراطي العربي, https://democraticac.de/?p=٢٦٦٩٩, تريخ الزيارة ٢٠٢٦\٥\١٤.
٤. الامم المتحدة, **تقرير الحوكمة في البلدان العربية**, الاسكوا, اللجنة االقتصادية واالجتماعية لغربي آسيا, https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/arab-governance-report-arabic.pdf٥. , تاريخ الزيارة ٢٠٢٦\٥\١٦.

ISSN: 2304-3717
ISSN online: 2312-8003